عارف، فلأن القتال كان في أيامه الاولى، وكان الجميع يترقبون النتائج النهائية ليصوغوا مواقفهم في ضوبها.

والحقيقة، ان دولًا عربية أخرى، غير العراق، اتخذت، تحت ضغط الاحداث والتأثير الهائل للرأي العام العربي متّقد الحماس في كل بلدانه، اجراءات معينة اشتملت على وقف ضغ النفط عن عدد من الدول التي ساندت المجهود الحربي الاسرائيلي. لكن هذه الاجراءات اتخذت بغير حماس من قبل معظم الذين قرروها. وقد اوضح المسألة بيان أصدرته وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية، في معظم الذين قرروها. وقد اوضح المسألة بيان أصدرته وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية، في كلف ان مجلس الوزراء السعودي قرر، في وقت سابق، وقف تصدير النفط الى الدول التي تساعد اسرائيل، وقد سماها البيان دويلة العصابات الصهيونية. كما ذكر البيان ان السعودية بدأت بايقاف ضغ النفط بصورة تامة، وفعلت ذلك لكي لا يتسرب نفطها من الدول التي يسمح لها باستيراده الى الدول التي حظر عنها. وأورد البيان ان السعودية أعدت اجراءات تضمن عدم التسرب، فأوجبت على الشركات المشترية للنفط السعودي التوقيع على تعهد تلتزم هذه الشركات بموجبه عدم ارسال النفط الى الدول التي قررت السعودية حظر تصديره اليها. وأورد البيان، كذلك، ان السعودية قررت اعادة ضغ الدول التي قررت السعودية هذه الإجراءات (٢٧). وأصدرت دول الخليج الاخرى، المنتجة للنفط، تعليمات مماثلة للشركات المتعاية معها. وواضح كم هي هشة هذه الإجراءات، خصوصاً اذا اضفنا الى هشاشتها، في حد ذاتها، ان الخطر لم يشمل سوى عدد ضئيل من الدول.

وقد بدأ ضيق الدول المنتجة للنفط، حتى بحظر هش كهذا، يفصح عن نفسه، بوضوح، حين اتضح حجم الهزيمة وتزعزت مكانة كل من مصر وسوريا اللتين طلبتا ايقاف الضخ. وإذا كانت الدول المنتجة للنفط اعلنت اجراءاتها في وقت سابق من باب رفع العتب، فلم تلبث ان راحت تثير فكرة تضررها هي، أيضاً، من وقف ضخه، في مقابل التشدد السوري الذي لم يكتف بالمطالبة بايقاف الضخ، كلياً، بل مضى، كما عبر عن ذلك د. الاتاسي، رئيس الدولة السورية، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى حد مطالبة الدول العربية كافة باستئصال الوجودين، السياسي والاقتصادي، لبريطانيا والولايات المتحدة والدول الاخرى المؤيدة لإسرائيل من دنيا العرب، واستخدام الاسلحة العربية الاقتصادية والاستراتيجية الأخرى في مواجهة مؤيدي اسرائيل، وبضمن ذلك مطالبة سوريا الدول النفطية بسحب ارصدتها المالية المودعة في مصارف الدول الغربية (٢٨).

وكان الجدل محتدماً حول مسألتي وقف ضغ النفط من عدمه، وسحب الارصدة من عدمه، والمسائل الاقتصادية الاخرى، حين تجددت الدعوة الى عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب بعد توقف القتال نهائياً. ومع احتدام هذا الجدل، وبروز هذه الدعوة، نشطت الاتصالات، عبر تبادل الزيارات والرسائل، بين الزعماء العرب. وشهدت ايام الاسبوعين، الثاني والثالث، من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وسع موجة من الاتصالات تشهدها الساحة العربية في تاريخها المعاصر، فضلاً عن سيل البيانات والأدبيات الأخرى التي تعكس وجهات النظر المتعددة والمتباينة للاطراف، كافة. وقد دار الجدل، الذي احتدم في تلك الفترة، حول ما هو مطلوب عمله من الدول العربية، مجتمعة، وتمحور حول المسائل الاقتصادية، وأخصها النفط والارصدة، من جهة، والموقف المطلوب ازاء صيغ الحلول السياسية المطروحة على الساحة الدولية، وخصوصاً في اروقة الامم المتحدة، من جهة أخرى. وفي النهاية، أدت المداولات الى الاتفاق على عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب يحضره الجميع، قبل ان تحل الاتصالات المارية أياً من الخلافات الناشبة بين الدول العربية. وكان واضحاً، وسط هذا كله، ان أنظمة الجارية أياً من الخلافات الناشبة بين الدول العربية. وكان واضحاً، وسط هذا كله، ان أنظمة الجارية أياً من الخلافات الناشبة بين الدول العربية. وكان واضحاً، وسط هذا كله، ان أنظمة